الأمم المتحدة S/2019/823

مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إليّ مجلس الأمن بموجب قراره ٢٤٨١ (٢٠١٩) تقديم استعراض لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ ذلك القرار. وقد أُنشئت هذه البعثة عملا بالفقرة ١ من القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ومددت ولايتها بموجب القرار ٢٤٨١ (٢٠١٩) إلى غاية ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ من أجل دعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق استوكهولم (انظر S/2018/1134).

وبعد مرور ١٠ أشهر على إبرام اتفاق استوكهولم بين حكومة اليمن وحركة الحوثيين بوساطة من الأمم المتحدة وانقضاء ثلاثة أشهر منذ اتخاذ القرار ٢٤٨١ (٢٠١٩)، يظل التقدم المحرز في الحديدة أساسيا لجهود معالجة النزاع في اليمن.

عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار

منذ استعراضي السابق للبعثة المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (S/2019/485)، استأنفت لجنة تنسيق إعادة الانتشار جلسات عملها المشتركة التي تهدف إلى إجراء مناقشات للتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق الحفاظ على وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار المشترك للقوات في محافظة الحديدة. وكان عقد الجلسات المشتركة، التي تتطلب عمليات عبور معقدة لخطوط المواجهة، قد علق لمدة خمسة أشهر بسبب التحديات العملياتية وعدم استقرار البيئة الأمنية. وفي غضون ذلك، اضطلع رئيس اللجنة، بدعم من مبعوثي الخاص إلى اليمن، بمحادثات ثنائية وجهود وساطة مكثفة لمعالجة شواغل الطرفين اليمنيين، وإعادة بناء الثقة، وضمان فعالية اللجنة كآلية للتشاور وتخفيف التوتر.

ونتيجة لذلك، نجحت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عقد اجتماعين مشتركين للجنة في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه و ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر على متن سفينة راسية في المياه المفتوحة ترفع علم الأمم المتحدة. وتحت رعاية البعثة، وبفضل المساهمة الفعالة لوفدي حكومة اليمن وحركة الحوثيين، أحرزت اللجنة تقدماً ملحوظاً. أولاً، توصل الطرفان إلى اتفاق نهائي بشأن الجوانب التقنية من عملية إعادة

الرجاء إعادة استعمال الورق

انتشـــار القوات في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصـــليف ورأس عيســـى على مرحلتين، وفقًا لاتفاق الحديدة.

ثانياً، اتفق الطرفان على تفعيل آلية ثلاثية لتعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، تتألف من ضـباط اتصـال من كلا الطرفين ومن البعثة. وتهدف الآلية إلى منع وقوع حوادث في محافظة الحديدة من خلال الرصـد المسـتمر لخطوط المواجهة في المحافظة وتوفير قناة اتصـال مباشـرة بين الطرفين، تحت رعاية البعثة. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشـأت البعثة مركزًا للعمليات المشـتركة يعمل على مدار السـاعة وطوال أيام الأسبوع، ويضم أربعة من كبار ضباط الاتصال، اثنان من كل طرف، للعمل مع موظفي البعثة الموجودين على متن سـفينة الأمم المتحدة. ويقوم كبار ضـباط الاتصـال برصـد التطورات الحاصـلة على خطوط المواجهة، من خلال الاتصـال بضـباط الاتصـال الميدانيين التابعين لهم، ونزع فتيل التوترات حال نشـوئها وتقديم التقارير عن الجهود التي يبذلونها إلى البعثة. أما المهم، فهو أن تولي زمام الآلية والمســـؤولية عن فعاليتها يقع على عاتق الطرفين، بينما توفر البعثة الدعم اللوجستي والاستشاري.

وتكملة للآلية، أبدى الطرفان أيضًـــا اســـتعدادهما للعمل على اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة واتفقا على مجموعة محددة من التدابير الرامية إلى فض الاشـتباك تدريجيا على خطوط المواجهة. وتشـمل هذه التدابير، التي ينظر فيها حاليا الطرفان على مسـتوى كبار المسـؤولين، إنشـاء مراكز رصـد في مدينة الحديدة وعقد اجتماعات ثنائية منتظمة على خطوط المواجهة بموجب ضـمانات متبادلة لكفالة السلامة. بالإضـــافة إلى ذلك، ناقش الطرفان مســـألة فتح ممرات إنســـانية للمدنيين اليمنيين في جميع أنحاء محافظة الحديدة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال التوصل إلى اتفاق بشأن إطار زمني للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاق الحديدة يمثل تحديًا. فعقب الانتهاء من وضـــع الخطط التنفيذية لعملية إعادة الانتشـــار في تموز/يوليه، قدم مبعوثي الخاص اقتراحاً، في ٨ آب/أغســـطس، يهدف إلى كســـر الجمود الذي يحيط بإطلاق المرحلة الأولى من عملية إعادة الانتشـار. وبينما يواصـل الطرفان تأكيد التزامهما بتنفيذ الاتفاق بحد ذاته، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق سياسي بشأن المسائل المتعلقة بقوات الأمن المحلية في المناطق التي يتم الانسحاب منها وإيرادات الموانئ والترتيبات الإدارية، الأمر الذي يؤخر بدء عملية إعادة الانتشار.

التنسيق مع الجهات المعنية باتفاق استوكهولم

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت البعثة بأنشطة تنسيق مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية باتفاق استوكهولم، بما في ذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن المسائل المتعلقة بقوات الأمن المحلية وأنشطة إزالة الألغام وإصلاح الموانئ، وكذلك مع آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش بشأن مسألة تعزيز الرصد في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى.

وواصـلت البعثة دعمها لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في سـياق المناقشـات الجارية مع السـلطات المختصـة في الحديدة بشـأن الجوانب التقنية لإطلاق عمليات الآلية من داخل الموانئ، الأمر الذي ينتظر موافقة الطرفين على المستوى السياسي.

وفي غضـون ذلك، تواصـل الآلية عملياتها انطلاقا من جيبوتي بصـورة أسـاسـية. وتجدر الإشـارة إلى أن البرنامج الإنمائي قد أكمل تقييمًا للموانئ الثلاثة وجمع الأموال من أجل خطة إصـــلاح طارئة

تهدف إلى كفالة استمرار تشغيل الميناء لمناولة شحنات السلع التجارية والإنسانية إلى اليمن. وبالمثل، يعمل مبعوثي الخاص، بالتعاون الوثيق مع البعثة والبرنامج الإنمائي، على إيجاد آلية وخيارات لإدارة إيرادات الموانئ.

إلا أن أفرقة المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام في اليمن، التي تحظى بدعم من البرنامج الإنمائي، لم تنته بعد من تعليم حدود حقول الألغام في الحديدة بعد إعادة انتشار قوات الحوثيين من الموانئ في أيار/مايو. وتتواصل البعثة مع البرنامج الإنمائي من أجل التنسيق، من خلال المركز، لوضع مبادرات الأثر السريع في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل ضمان سلامة سكان الحديدة. ويقوم موظفو البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني برصد إزالة المظاهر العسكرية بالقرب من حقول الألغام.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، يتواصل مبعوثي الخاص إلى اليمن مع الطرفين لتشجيع إحراز تقدم في القضايا السياسية العالقة المتصلة بقوات الأمن المحلية، في حين يظل البرنامج الإنمائي مستعدًا لتقديم الدعم التقني لأي نهج يتفق عليه، فضلا عن الشروع في رصد معزز من خلال آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من المهام الموكلة إليها، تواصل البعثة العمل، عند الطلب، كحلقة وصل بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والقيادة العسكرية لكل من الطرفين في الحديدة لدعم تخطيط المهام الإنسانية وتنسيقها وإدارتها. وتقوم بعثة، التي لا تشارك بنفسها في المهام الإنسانية، بتيسير التحركات العملياتية لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من خلال التواصل مع الطرفين بشأن أمور منها ما يتعلق بالوصول إلى البنية التحتية الحيوية في المناطق المتنازع عليها.

نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وعملياتها

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استبدل المراقبون العسكريون والشرطيون الذين تم نشرهم في مهام مؤقتة بأفراد مهيئين خصيصًا للبعثة. وتتوفر حاليا لدى البعثة قدرة تشغيل أولية في الحديدة، من خلال وجود ٥٥ موظفا، بمن فيهم ٣٥ مراقبا عسكريا وشرطيا[1] و ٢٠ موظفا مدنيا. ويوجد لدى البعثة الآن عدد كاف من أفرقة الاتصال والتنسيق للقيام بأنشطة الرصد في إطار المرحلة ١ من عملية إعادة الانتشار المشترك ولدعم أنشطة غرفة العمليات المشتركة لآلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر الموجودة على متن سفينة الأمم المتحدة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

وتستمر قيادة البعثة في التواصل مع السلطات المحلية بشأن مجموعة من مسائل دعم البعثة الحيوية، بما في ذلك ما يتعلق بالترتيبات الرسمية اللازمة لتفعيل قدرات الإجلاء الطبي الجوي وإجلاء المصابين باستخدام طائرة هليكوبتر متاحة مسبقًا في جيبوتي، إضافة إلى إيصال معدات الحماية الشخصية اللازمة، والمركبات المدرعة وتكنولوجيا المعلومات، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي حين

(١) البلدان المساهمة بقوات هي: إثيوبيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوتان، وبيرو، وتركيا، وتشاد، وجمهورية كوريا، وزامبيا، وزمبابوي، والسويد، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وكوت ديفوار، وماليزيا، وملاوي، ومنغوليا، ونيجيريا. والبلدان المساهمة بأفراد شرطة هي: إندونيسيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وتركيا، والسويد، وفنلندا، وملاوي، والنرويج.

سُجل تحسن في تيسير وصول موظفي البعثة إلى البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل البعثة العمل مع سلطات الأمر الواقع المحلية للتصدي للتحديات المتعلقة بحركة موظفي البعثة في الحديدة.

التطورات المتصلة بوقف إطلاق النار

منذ دخوله حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استمر وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، حيث لم يحاول أي من الطرفين القيام بعمليات هجومية كبيرة للاستيلاء على أراض جديدة. ومع ذلك، لا يزال هناك نوع من الحوادث التي تبعث على القلق في بعض المناطق، بما يشمل مديريات الحالي والدريهمي وحيس والتحيتا، لا سيما بسبب إطلاق النيران غير المباشرة ونشاط القناصة. كما تم الإبلاغ عن تبادل إطلاق نيران مباشرة وغير مباشرة في مناطق خط المواجهة في مدينة الحديدة (حارتا شعب و ٧ يوليو، كلتاهما في مديرية الحالي) وحول المطار في مديرية الحوك. وشن التحالف غارة جوية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بالقرب من مديرية الحالي بمحافظة الحديدة، شمال مدينة الحديدة مباشرة.

وعلى الرغم من هذه الحوادث، فإن وجود البعثة، بما يشمل تسيير دوريات للرصد وإبراز وجودها في جميع أنحاء مدينة الحديدة والموانئ، لا يزال يسهم بشكل ملموس في تهدئة الوضع والتخفيف من حدة التوتر، وتؤدي البعثة أيضا دورا فعالا في منع أعمال التصعيد. وقد لوحظ انخفاض عام في عدد حالات العنف والإصابات في صفوف المدنيين المبلغ عنها، وتزايد عدد العائدين إلى المنطقة، وازدياد النشاط الاقتصادي في الحديدة منذ إنشاء البعثة. وقد أتاحت آلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، التي تم تفعيلها في ١٠ أيلول/سبتمبر، مزيدًا من الفرص للحد من العنف ومنع التصعيد، حيث سجل انخفاض في عدد الحوادث التي وقعت منذ إنشائها بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة.

وفي إطار كل هذه المساعي، كان للتعاون الوثيق بين مكتب مبعوثي الخاص والبعثة دور بالغ الأهمية لضمان الاتساق والتنسيق على نطاق الأنشطة التنفيذية والسياسية. وفي هذا الصدد، يواصل مبعوثي الخاص ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار العمل مع الطرفين للانتهاء من المفاوضات المعلقة بما يتيح التنفيذ الكامل للمرحلتين ١ و ٢ من عملية إعادة الانتشار، وكذلك تسوية المسائل المتعلقة بقوات الأمن المحلية.

ملاحظات

تدل النتائج الناجحة التي انتهى إليها آخر اجتماعين عقدتهما لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بما يشمل الاتفاق على جميع الجوانب التقنية للمرحلتين ١ و ٢ من عملية إعادة الانتشار، وكذلك تفعيل آلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، على استمرار التزام الطرفين بتنفيذ اتفاق الحديدة. ويُعد التراجع المستمر في أعمال العنف المسجل في الحديدة واستمرار تشغيل الميناء من بين الإنجازات الرئيسية للاتفاق حتى الآن. ومع ذلك، يجب على الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وضمان التقيد بشروط اتفاقية الحديدة.

كما أن الاستعداد الذي أبداه الطرفان صراحة لاتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة في مناطق على طول خطوط المواجهة في مدينة الحديدة وفتح ممرات إنسانية رئيسية، أمر مشجع للغاية. فمن الأهمية بمكان الآن ترجمة هذا الاستعداد إلى إجراءات عملية على أرض الواقع،

إذ من شأن ذلك أن يحدث تحسنا بالغ الأهمية في وصول سكان اليمن المحتاجين إلى الواردات من السلع التجارية والإنسانية.

وعلى الرغم من وجود بيئة محفوفة بالمصاعب، لا تزال البعثة تضطلع بولايتها بفعالية، حيث أن لجنة تنسيق إعادة الانتشار تواصل عقد اجتماعاتها بشكل مباشر وجهاً لوجه في سياق النزاع المستمر خارج الحديدة. وما زلت مقتنعا بأن أهداف البعثة تظل قابلة للتحقيق ومناسبة للحالة على أرض الواقع، في حال الإبقاء على تكوين البعثة ونهجها بما يناسب الوفاء بولايتها. ومع ذلك، لا يزال التنفيذ الكامل يعتمد على الطرفين اليمنيين، اللذين يتعين عليهما أيضًا تعزيز دعمهما لعمليات البعثة.

وستواصل البعثة، بدعم من شركائها التنفيذيين في الميدان، التركيز على مساندة الجهود التي يبذلها الطرفان لتنفيذ وقف إطلاق النار والاضطلاع بعملية إعادة انتشار القوات والقيام بعمليات إزالة الألغام. كما ستواصل تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على تنفيذ الجوانب الأوسع لاتفاق الحديدة تنفيذا كاملا. علاوة على ذلك، ستواصل البعثة العمل كأداة موثوقة وفعالة لمنع نشوب النزاعات عند إحدى نقاط الدخول الحيوية للمساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن، وبوصفها حكما محايدا فيما يتعلق بالأوضاع على أرض الواقع. وبهذه الطريقة، ستواصل البعثة أداء دور رئيسي في إرساء دعائم السلام المستدام في الحديدة، الذي يمكن الاستناد إليه في بذل الجهود الأوسع نطاقا من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية للنزاع في اليمن.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**